العدد (1780) السنة السابعة - الاثنين (26) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

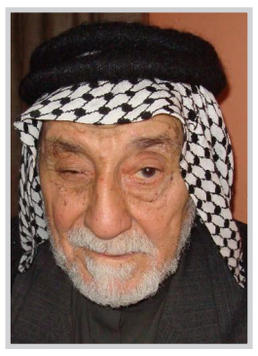

هـــادي الحســيني

المهـندس المشـرف

مسؤول اعـلام القضاء

مـــدخـــل الســـوق

صـــاحـــب احـــد المـــحـــال

عمره يمتد لأكثر من مائة عام

سـوق الهـنـديـة بـيـن عـبـق المـاضـي واريـــج الحاضر

كربلاء /المدى

تميز العراق وعلى مر العصور بعراقة وتـنـوع ووفـرة اسـواقـه، وسوق الهندية من تلك الاسواق التي مازجت بـين عبق الماضي وعطر الحاضر. محاله تشبه آلاف المحال التي تفتح أبوابها على جانبي السوق المسقوف بالجذوع صفائح (الجينكو) ولكنه قد يختلف لكونه سوقاً تراثياً يمتد عـمره لأكـثر من مائـة عـام وكـان تجاره خليطاً من المسلمين واليهود والمسيحيين يوم كان العراق قرية صغيرة يسمع فيه الأخ أنين أخيه في أي مدينة كانت.

سوق طويريج أو سوق الهندية الذي لم تعد جذوع النخيل المنخورة أو صفائح الجينكو المثقوبة التي تسرب أشعة الشمس أو قطرات المطر على رواده وكذلك ولم يعد المجرى الصغير الذي يقسم شارع الضيق وحده الذي ينقل المياه الآسنة ومياه المحال إلى فتحات المجاري ربما فقدت الطيور أماكنها وأعشاشها وكما يقول احدهم كان هناك لقلق يأتي كل موسم يقف فوق صفائحه العالية ولا يراه إلا الذين يراقبون حركته ولكنه يعيد قوله إن الطيور ستأتي لان لا احد يقف فوق سطح السوق من جديد غير الطيور المهاجرة والحمام الذي لم يعد يرسل الرسائل مع المحبين..هذا السوق وجد أخيرا نفسه ينتمي إلى خارطة التغيير ليكون بحلة جديدة ووجـه آخـر للتـبضـع..وفق طراز إسلامي ومعماري حديث.

البداية التأسيس

لكل شيء بداية وبداية هذا السوق مع بدايات القرن الماضي كما يقول عنه يوسف حسن الحسني من مواليد قضاء الهندية عام ١٩٢٤م ويعمل في صناعة (العقال العربي) منذ عام ١٩٤٢م حين كانت طويريج طريقا إلى المدن الأخـرى فهي إلى الغرب كـربـلاء والى الشمال بـغداد والى الشرق الحلة والى الجنوب الشرقي الـنـجـف فـهو أذن سـوق يتوسط المدن الكبيرة..ويضيف.. وأتذكر جيدا انه قبل عام ١٩٤٠ كان عبارة عن دكاكين قليلة ومتباعدة يمتهن أصحابها المهن الحرفية والتجارية البسيطة وانتشرت في تلك الفترة الخـانـات الكبيرة لـتجارة الحبوب والـتـمـور...وكـان السوق مكشوفا وغير مسقف حتى بداية الأربعينيات من القرن الماضي عندما قام قائممقام الهندية آنـذاك والـذي يلقب بـ(ابن كبة) بالإشراف على توسيع السوق وتسقيفه ومنذ ذلك الحين لم يشهد السوق أية عملية تطوير تذكر.

وعن ذكرياته مع السوق قال الحسني: كـان الـسـوق خـلال خمسينيات وسـتـينيات الـقـرن الماضي ممرا لمسيرة ركضة (طويريج المسائية) في ليلة العاشر من محرم كما كانت تقام داخل السوق مجالس العزاء الحسيني واللطميات وكان من بين الذين يحيون تلك المجالس الشيخ احمد الوائلي والسيد قاسم (خطيب الهندية) والحاج جاسم النويني.

المكيف بديلا عن (المهفة)

أما السيد هادي مرتضى الحسيني الذي يعمل بزازا في السوق منذ عام ١٩٥٢ فقد بين لنا التغيير الكبير وفي وضع السوق عما كان عليه قبل نصف قرن فقال: سوق الهندية اختلف كثيرا عما كان عليه قبل نصف قرن كان عدد المحال محدوداً والبضاعة تختلف عن البضاعة المعروضة حاليا لان السكان في تـزايـد مستمر والـزمـن تطور وأصبح الناس يشترون المكيف بدلاً من المهفة اليدوية والثلاجة بدلاً من الجـرة وانقرضت الكثير من المهن التي كانت سائدة أيام زمان وحلت محلها محال الكومبيوتر والموبايل.

واستذكر السيد هـادي أصحاب المحال من اليهود في تلك الفترة وقـال: إن عـدد السـاكنين في قضاء الهندية من غير المسلمين كان كبيرا قبل تركهم العراق ولقد شغلوا معظم الدكاكين في السوق ومازلت أتذكر (خضوري) بائع القماش و(هارون) صاحب محل الكماليات و(لية) البزاز وعزرا وموشي وغيرهم.

وعن أهم الصناعات التي كانت سائدة في السوق آنـذاك قـال الحسيني.. ظهرت في قضاء الهندية وبحكم موقعه على نهر الفرات وكونه منطقة زراعية صناعة الطحين من محصول الحنطة وصناعة الأسرة من جريد النخيل وكانت أهم الصناعات صناعة مادة الدبس لان قضاء الهندية يشتهر بكثرة النخيل وإنتاج التمور وكان يصدر وبكميات كبيرة إلى المحافظات والدول المجاورة.

التطوير والاهتمام

لا يمكن لبناء أن يبقى على حاله لان التغييرات التي تحدث ربما تغير من معالمه طبقا للتطور الذي يحصل في ذات المكان ولان الأسواق هي عملة ووجه المدينة فان مسؤولي القضاء ارتـأوا أن يحدث التطوير في هذا السوق الذي يتوسط شريان الحياة في طويريج الهندية.

قائممقام القضاء عباس عبد الشمري يقول إن مشروع سوق الهندية الكبير احد المشاريع المهمة التي يجري تنفيذها في قضاء الهندية نظرا لمكانة السوق التاريخية والدينية..ولكن لا بد من أن أشير إلى إن المشروع قد واجه عدة عقبات قبل وأثناء تنفيذه تمثلت في اعتراض المواطنين من أصحاب المحال التجارية في السوق على تنفيذ المشروع بسبب إغلاق محـالهـم الـتـي تعتبر مصدر رزق لعوائلهم طوال مدة العمل في المشروع ما دعانا إلى نقل معاناتهم إلى رئيس الوزراء أثناء إحدى زياراته للقضاء والـذي بـدوره وافق على تخصيص مساعدة مالية قدرها ٨٠٠ مليون دينار لتوزيعها على أصحاب المحال المشمولة بالتطوير والبالغة أكثر من ٨٠ محلا، كما اصطدم المشروع بعقبات ومشاكل فنية تمت معالجتها واحـتـواؤهـا بـمتابعتنا المستمرة للمشروع وبتعاون الجميع سواء كـانـوا مـواطـنـين أو مـسـؤولـين.. ويوضح الشمري أن مشروع تطوير السوق يتألف من عدة مراحل ولقد أنجزنا المرحلة الأولى منه والتي يبلغ طولها ١٣٥ م بكلفة مالية بلغت مليـاراً و٦٠٩ ملايين دينار من الخـطـة الاسـتـثـمـاريـة لـوزارة البلديات والإشغال العامة وقد قامت بتنفيذه شركتا (الميس وزمزم) هما الشركتان اللتان نجحتا في تنفيذ سوق الكوفة في النجف الأشرف نفذ بإشراف كادر هندسي عراقي من بلدية الهندية كما إن تنفيذ المرحلة الأولى من تطوير السوق تعتبر الانطلاقة الحقيقية والخطوة الأولى التي أثبتت نجاحها لإكمال بقية المراحل للسوق لجعله سوقا يضاهي الأسـواق العـالمـيـة مـن حيث النظافة والجمالية والجودة والتصميم.

والآن وبعد انجاز المرحلة الأولى من المشروع بنجاح وفي الوقت الذي نشكر فيه كل من ساهم في انجاز المشروع ونجاحه فإننا نتمنى من الجميع أن تبقى نفس المهمة والإرادة والعزيمة والانـدفـاع من اجل انجاز المراحل الأخرى من السوق.

أصـــحـــاب المـــحـــال والإيجارات

أصحاب المحال بعد أن كانوا غير راضين عن بدء الأعمال بسبب كونه يعطلهم عن العمل والحصول عن الرزق إلا إنهم ألان أكثر فرحا بهذا التغيير..

عباس غانم صاحب محل للكماليات قال: لا يختلف اثنان في إن مشروع التطوير جيد وان السوق أصبح جميلا وأنيقا وهـو الآن أفضل بكثير عما كان عليه في السابق إلا إن أصحاب المحال بدأو يواجهون مشكلة كبيرة في ظاهرة ارتفاع الإيـجـارات في السوق ارتفاعا خياليا وكما تعلمون بان معظمنا مسـتـأجرون أو المـحـال تعود لأصحاب الأملاك الذين قاموا بزيادة الإيجار السنوي بحجة إن السوق أصبح سوقا عصريا ومتطورا حيث وصلت بدلات الإيجار لبعض المحال إلى خمسة ملايين دينار للسنة الواحدة قابلة للزيادة بينما كانت قيمته لا تزيد عن مليوني دينار قبل أعمال التطوير..مضيفا نحن الآن مهددون بترك محالنا التي هي مصدر رزقنا الوحيد لان معظمنا من الطبقات التي لا تستطيع أن ندفع هكذا مبلغ مطالبا الجهات المسؤولة بتعديل قانون إيجار العقار بطريقة تنصف الطرفين المؤجر والمستأجر.

فيما أشار احمد نوري الذي يعمل في محل لبيع العطور إلى إن زيادة الإيجارات في السوق سوف تنعكس على السلع والبضائع وتؤدي إلى ارتفاع أسعارها الإيجار الذي يثقل كاهل المستهلك وهو المتضرر الوحيد من جراء ذلك مبديا إعجابه بالتصميم الحضاري للسوق ومتمنيا أن يفتتح السوق رسميا وتعود الحياة إليه من جديد وتزدهر حركة التجارة والبيع والشراء كما كانت في السابق وأكـثـر، ووجه شكره وامتنانه إلى كل من ساهم في انجاز المشروع.

الإعـــــلام والهندسة

محمد عبد زيد مسؤول إعـلام الـقـضـاء يـقـول.. الجميع حين رأى أعمال الـتـطـويـر في الـسـوق تلهفوا لان ينتهي العمل منه لأنهم يريدون سوقا نظيفا ومسقفا ومتطورا وكـان الجميع في قضاء الهندية متلهفين لرؤية السوق بحلته الجديدة وكنا نتابع مراحل العمل أول بأول.. وأشار إلى إن الجميع الآن فرحون بعد أن أصبح السوق معلما من معالم المدينة وانه يضاهي الأسواق الأخرى الموجودة في مدينة النجف مثلا خاصة إذا ما عرفنا إن الشركة ذاتها التي نفذت سوق النجف نفذت سوق الهندية..ويشير إلى إن السوق سيشهد بكل تأكيد إقبالاً متزايداً كونه سيكون أيضا مكانا للزيارة والترفيه وكأنه احد المولات التجارية التي أخـذت بـالانـتـشار في بعض المدن الكبيرة.

المهندس نـوار رعـد عبد الحميد المشرف على تنفيذ المشروع فضل عـدم الـتـحـدث عن فقرات المشروع وتـفـاصـيـلـه وتـرك ذلـك للزائرين ليـقـولـوا رأيـهـم فـيـه وحكمهم على العمل وجودته وقال.. مشروع سوق الهندية مشروع متكامل حيث شمل الأعمال الكهربائية والاتصالات والماء والـجـاري والبلدية والآثـار.. ولقد أصبح نموذجا لسوق عصري يجمع بين الحداثة والطراز الإسلامي وقد

فضلا عن أزمات صيفنا الكثيرة

العواصف الـتـرابـيـة هـمّ اخـر يـديمـه شـحّ المـيـاه وقضايا أخـرى

الاعوام الماضية شهدت زيادة في حدة العواصف الترابية، وانتشار ظاهرة الغبار، لتغطي جميع مساحات العراق، مخلفة تلوثا بيئيا وصحيا خطيرا، وعلى الرغم من اننا في شهر نيسان الذي من المفترض انه اجمل شهور السنة في العراق، لكن حدث العكس حيث حل الغبار بديلا عن الهواء النقي، وتأثرت الزراعة من جراء ازدياد العواصف التي أقتلعت العديد من النباتات وغطت الصغيرة منها بالاتربة. ومن الناحية الصحية كان مرضى الربو والامراض الصدرية الاخرى الاكثر تضررا من هذه العواصف حيث لقي العديد من المواطنين حتفهم جراء استنشاق حبيبات الغبار والرمال المتحركة.

عدنان الفضلي

أرضـــــ الســـــواد الى أيـــن؟

امام كل هذا، الجهـات المختصة تبحث عن حلول انية للتخفيف من حدة هـذه العواصف التي توقع الخبراء ان تستمر طوال فترة الصيف.

الدكتور فاضل الفراجي مدير الهيئة العامة لمكافحة التصحر بين:

ان هذه العواصف الترابية قد تستمر طوال أشهر الصيف المقبلة، بسبب قيام البدو بازالة النبات الطبيعي من الاراضي الصحراوية وبشكل عشوائي لاسباب عديدة منها قيامهم بزراعتها بالمحاصيل الزراعية او من خلال الرعي العشوائي الجائر، فضلا عن الحركة المستمرة للاليات العسكرية في المناطق الصحراوية منذ عام ١٩٩١ وحتى يومنا هذا، وهذه الحركة تسببت بازالة الطبقة السطحية الصلبة التي استغرقت عقودا طويلة لتأخذ شكلها المتصلب، وبالتالي تعرضها الى التعرية الريحية.

ويؤكد الفراجي: ان ازالة الاشجار في الاحزمة الخضر كانت سببا اخر في انتشار ظاهرة الغبار والعواصف الترابية والرملية.

ويؤكد الفراجي ايضا ان المشكلة ازدادت واصبحت اكثر مأساوية بعد سقوط النظام السابق، عندما تعرضت الاشجار والنباتات الطبيعية للتحطيب والازالة لغرض التدفئة او لاسباب امنية وحتى لصناعة الاثاث من قبل بعض الحرفيين والنجارين.

زراعة الصحراء

وتقول دائرة مكافحة التصحر:

. ان لجوء البدو لزراعة الصحراء بالحبوب بعد ازالة النباتات الطبيعية وحراثة الاراضي كان سببا اخر ومهماً، حيث انهم وبعد ان قاموا بحراثة تلك الاراضي في محاولة لزراعتها بالمحاصيل الزراعية واجهوا مشكلة الجفاف التي عصفت بالبلاد للاعوام الخمسة الماضية، ما أسهم بزيادة حدة المشكلة حيث اشتدت العواصف الترابية وصارت تضرب العراق من شماله الى جنوبه.

وبحسب خبراء زراعيين وبيئيين فان مشكلة التصحر في العراق قد وصلت نسبتها الى ٩٠٪ من مساحته وبدرجات متفاوتة لاسباب عديدة منها الممارسات الخاطئة للانسان، والتي اسهمت بتدهور الغطاء النباتي للمراعي الطبيعية اضافة الى الرعي الجائر والزراعة الهامشية في أرض غير مضمونة الامطار وهو ما ادى الى تكوين الكثبان الرملية المتحركة وظهورها في مناطق لم تكن موجودة من قبل، والتي ادت بالتالي الى زيادة العواصف التي تجتاح العراق خلال اشهر الصيف.

رأي الموارد المائية

وزارة الموارد المائية وبصفتها إحدى المهتمين بمعالجة التصحر بررت الاسباب التي تقف وراء ازدياد العواصف الترابية بالجفاف الذي يعانيه البلد خلال السنوات الماضية.

وقال وزيرها الدكتور عبد اللطيف رشيد:

ان انخفاض معدلات سقوط الامطار في السنوات الاخيرة والنقص الشديد في واردات نهري دجلة والفرات، فضلا عن التغييرات المناخية، وما رافقها من ارتفاع في درجات الحرارة ادت الى زيادة مظاهر التصحر في البلاد. واكد الوزير ان اجهزة وزارة الموارد المائية تعمل جاهدة لتقليل حجم ظاهرة التصحر من خلال استعمال تقنيات (حصاد المياه) وحفر الابار في المناطق الصحراوية.

الفحم مسبب آخر

بعض الخبراء في وزارة الزراعة دافعوا عن اتهام وزاراتهم بالتقاعس، وان الاسباب التي تقف وراء ازدياد العواصف الترابية تتحمله الوزارات الاخرى ومجالس المحافظات، حيث ان هنالك من قام بتحطيب وتقطيع الاشجار وخصوصا في محلات صنع الفحم الذي يصدر الى دول مجاورة، وهناك الكثير من هذه المعامل تقوم بالتحطيب في المحافظات على مرأى من الاجهزة الامنية والدوائر المهتمة حيث تم تجريد العديد من الغابات والاحزمة الخضر من اشجارها امام صمت وأهمال واضح من المسؤولين، وايضا القوات الامريكية والاجهزة الامنية العراقية ساهمت بقطع الاشجار تحت حجة الدواعي الامنية، وبالتالي فان وزارة الزراعة لم تستطع حماية جميع الغابات خلال فترة الفوضى التي مر بها العراق.

ضرر المواطنين

لعل مرضى الربو والامراض الصدرية هم اكثر الذين تضرروا من هذا الموضوع لكن العواصف الترابية لم تؤثر على صحة المواطنين وحسب بل تعدى الامر الى اكثر من ذلك، فقد كان التأثير واضحا في مجال العمل، حيث يرى بعض المواطنين ان العواصف الترابية بدأت تؤثر على مصادر رزقهم، نتيجة غياب المشتري.

ويقول المواطن محمد ابراهيم (صاحب بسطة):

. انه في ايام العواصف الترابية لا يخرج للعمل لانه مريض بالربو، والغبار يؤثر عليه ولذلك ينقطع رزقه طوال مدة العواصف الرملية وانه خلال هذه الفترة يعتاش على ما ادخره.

فيما يقول سلام عبد الحسين (صاحب مطعم):

– ان اغلب زبائني يفضلون الجلوس في حديقة المطعم، خصوصا اذا انقطع التيار الكهربائي، وفي ايام العواصف الترابية لا يأتي هؤلاء الزبائن لان المكان يصبح غير ملائم لتناول وجبة طعام.

اما احمد زويد (صاحب محل ملابس) فيقول:

– ان اغلب الملابس المعروضة في المحل تتسخ من الغبار الذي تسببه الاتربة التي ترافق العواصف، وقد تكبدت الكثير من الخسائر نتيجة عدم اقبال المواطنين على شراء الملابس المتسخة، او عزوفهم عن التسوق في ظل استمرار العواصف.

حلول وآراء

الوزارات والدوائر المعنية لم تترك الموضوع بلا معالجة بل قدموا اقتراحاتهم لايجاد حلول ناجحة، بل انهم ومن خلال احاديثهم ابدوا اهتماما في ايجاد طرق ووسائل تحول من دون ازدياد حدة التصحر والعواصف الترابية.

وزير الموارد المائية الدكتور عبد اللطيف رشيد قال ان الحلول التي طرحتها وزارته تتضمن الاستمرار في جميع محافظات البلاد، خصوصا بزراعة الاشجار المثمرة والاشجار المعمرة. فضلا عن الاستمرار بالعمل على تقنيات (حصاد المياه) وحفر الابار الارتوازية في اغلب المناطق الصحراوية.

اما عبد الحسين الحكيم عضو لجنة المبادرة الزراعية في مجلس الوزراء فقد قال:

– ان وزارة الزراعة رفعت مقترحا الى مجلس الوزراء لتخصيص مبلغ (٣٥) مليون دولار لتنفيذ برامج مكافحة التصحر، وان هذه المبالغ ستخصص لشراء اليات ومعدات ثقيلة وسيارات تخصصية تسهم في دعم اعمال الهيئة العامة لمكافحة التصحر، وطالب الحكيم بزيادة التخصيصات كونها غير كافية لاتمام برامج الهيئة، واقترح ان تتم معالجتها سنويا ضمن تخصيصات الوزارة السنوية.

بينما يقول الدكتور فاضل الفراجي مدير الهيئة العامة لمكافحة التصحر:.

. ان الحل يكمن في تدخل الدولة الفوري وعلى اعلى المستويات لايقاف حركة العجلات العسكرية الثقيلة فوق الاراضي الصحراوية، واعتماد الطرق المعتمدة فقط للسير فيها، فضلا عن فرض عقوبات رادعة ضد من يمارس الحراثة والزراعة في تلك الاراضي، وان خطط المعالجة الجذرية الواجب القيام بها قد تستمر لعشرة اعوام قبل ان تؤتي ثمارها في تقليل وتراجع حدة العواصف الترابية.